



Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(4)/INF.6  
20 November 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة

بون، ١١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

## تقييم حالة تردي الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة

### تقييم تردي الأراضي الجافة وتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية

#### مذكرة أعتها الأمانة

#### مقدمة

١- يكرر العديد من الأطراف المعنية، منذ السنوات الحاحية إلى رسم صورة واضحة لحالة تردي الأراضي وعمليات هذا التردّي في البلدان المتأثرة به. وعلى الرغم من توفر قدر كبير من البيانات عن موارد الأراضي تعذر حتى الآن رسم صورة واضحة لحالة تردي الأراضي على المستوى الإقليمي أو الوطني. والمعلومات المطلوبة هي تقديرات أساسية وموثوقة للمناطق المتأثرة بتدهور الموارد في الأراضي الجافة، على أن يستخدم إطار منهجي موحد مقبولا تماما، ومبادئ يمكن أن تستخدمها الفعاليات المعنية بمكافحة التصحر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتوجد أيضا حاجة لتنسيق ما يوجد من بيانات ونظم معلومات تتعلق بالموارد الطبيعية في الأراضي الجافة، وتنتج أو تنتج في سياق مبادرات عديدة على المستوى الوطني من خلال نظم وشبكات المعلومات الوطنية، وعلى المستوى الإقليمي من خلال مؤسسات مثل المراكز الإقليمية للاستشعار عن بعد، وعلى المستوى الدولي من خلال مبادرات مثل تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية، ونظم الإنذار المبكر للأمن الغذائي، وذلك في جملة عوامل أخرى.

٢- ولذلك فإن البيانات المتوفرة عن حالة التدهور في الموارد، لا تفي باحتياجات بعض المستفيدين الرئيسيين. فعلى المستوى الوطني، تندر المعلومات وتتسم بكونها غير منتظمة وغير قابلة للمقارنة، ولا تتضمن معلومات موثوقة عن مستوى تدهور الموارد، وأهم من ذلك أنها لا تتضمن معلومات عن أسباب واتجاهات التصحر. ولا يمكن استخدام الوثائق الموجودة استخداماً مباشراً لأغراض التخطيط على المستوى الوطني باستخدام أطر برامج العمل الوطنية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعلى المستوى الدولي، ما زالت البيانات العالمية المتوفرة تفتقر إلى تحليل كاف لاستخدامها في التخطيط الإقليمي والوطني الذي يشمل برامج العمل الإقليمية، وبرامج العمل دون الإقليمية، وبرامج العمل الوطنية، كما أنها لا تغطي التفاعلات المعقدة بين العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية.

٣- أما منهجيات تقييم ورصد تردي الأراضي فليست متطورة تطوراً حسناً. وبوجه الخصوص، لم ترسخ جيداً طرق رصد أثر تردي الأراضي على التنوع البيولوجي، والمياه الدولية، وتغير المناخ. غير أن معظم المنهجيات الموجودة توصي باستخدام الاستشعار عن بعد والمعاينة الأرضية للغطاء النباتي، واستخدام ما هو متوفر من خرائط ومسوح التربة، وبيانات المناخ والخرائط الطبوغرافية لتقييم مدى التأثير بالتعرية الناجمة عن الهواء والماء. وتوصي منهجيات أخرى باستخدام ما هو متوفر من إحصاءات تتعلق بالسكان والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية وكذلك المسوح الميدانية القائمة على المشاركة لتحليل القوى الدافعة الاجتماعية - الاقتصادية، واستخدام المؤشرات الميدانية لمعايرة التقييمات الواسعة النطاق استناداً إلى الاستشعار عن بعد وإلى البيانات الموجودة، واستخدام النماذج السببية والتجهيز بواسطة نظم المعلومات الجغرافية لدمج البيانات والمتغيرات.

٤- وأما ندرة وعدم موثوقية المعلومات العلمية والتقنية المطلوبة عن تدهور الأراضي، فتشير إلى مجالات منها المجالات المستهدفة التالية: قياس مدى ودرجة تدهور الأراضي والمياه قياساً يشمل استخدام المقاييس المكانية والزمنية؛ وإجراء جرد للأراضي المتدهورة القابلة لجعلها صالحة لاستخدامات أجدى؛ وتحليل روابط التغذية المرتدة بين التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي ومرونة النظام الإيكولوجي في الأراضي الجافة.

### أولاً - تقييم تردي الأراضي الجافة

٥- رددت الأطراف وغيرها من الفعاليات المعنية الإشارة إلى ضرورة توفر معلومات موحدة أساسية وأدوات منهجية لتقييم تدهور الأراضي على مستويات مختلفة. ويتضمن ذلك تقييماً لأثر تردي الأراضي على النظم الإيكولوجية الحساسة والمياه الدولية، مثل الأنهار وأحواض البحيرات والمقالب المائية المشتركة، والنظم الإيكولوجية الساحلية. وتتعاون حالياً أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من الفعاليات الرئيسية، وبدعم من مرفق البيئة العالمي لتيسير

إجراء تقييم لتردي الأراضي الجافة، بهدف تقييم مستويات واتجاهات تدهور الموارد الطبيعية، وبوجه الخصوص المياه والنباتات والتربة، وكذلك أهم العوامل الدافعة الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية التي تسبب هذا التدهور. وهذه مبادرة عالمية ستستهدف مناطق متأثرة بالجفاف والتصحر.

### أهداف تقييم تردي الأراضي الجافة

٦- الهدف الرئيسي لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة هو توفير معلومات موحدة أساسية وأدوات منهجية لتقييم تردي الأراضي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وأحد عناصره الهامة هو تقييم أثر تردي الأراضي على النظم الإيكولوجية الحساسة والمياه الدولية مثل أحواض الأنهار ومقابل المياه المشتركة، والنظم الإيكولوجية الساحلية. وسيتضمن المشروع أيضا عنصرا يخص العلاقة بين عزل الكربون في الأراضي الجافة وتردي الأراضي.

٧- وسيتم تحليل أثر تردي الأراضي وأوجه الترابط مع مناطق التنسيق التابعة لمرفق البيئة العالمي باستخدام مؤشرات الأثر إلى مستويات تردي الأراضي، مثل خدمات النظام الإيكولوجي، ومعدلات التعرية والمؤشرات الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك، من ناحية، بالربط بين تقييم تردي الأراضي الجافة وعمليات التقييم العالمية مثل تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية. كما سيحدد تقييم تردي الأراضي الجافة الأولويات لعمليات التدخل التي سيقوم بها مرفق البيئة العالمي في المجال المتشعب وهو تردي الأراضي، لا سيما الاستخدام المستدام والحفظ للنظم الإيكولوجية للأراضي الجافة والإدارة المتكاملة للأراضي والمياه على مستوى مقابل المياه.

### حصيلة تقييم تردي الأراضي الجافة

٨- الحصيلة الرئيسية لتقييم تردي الأراضي الجافة ستكون قاعدة بيانات شاملة متوسطة الحجم، أي يتراوح حجمها بين ١:١ و ٢ مليون وفقا للبارامترات والمساحات وستكون مفهومة جغرافيا ويمكن استخدامها من قبل صانعي القرار الوطنيين المعنيين بتنفيذ خطة العمل الإقليمية/خطة العمل الوطنية، الذي يظهر مختلف مستويات تدهور الموارد بما في ذلك التدهور الفعلي واحتمال حدوث تدهور في الغطاء النباتي وأنواع النباتات الطبيعية منها والزراعية؛ وتعرية التربة بفعل المياه والرياح، ومخزون التربة من الكربون وتملحها؛ وحالة توفر الموارد المائية ونوعيتها؛ والعمليات والديناميكيات فيما يسمى النقاط الساخنة في الأراضي التي تشهد الترددي بفعل عوامل يعرف أنها من صنع الإنسان بما فيها العوامل المباشرة مثل الممارسات الزراعية أو استخدام الأراضي؛ والعوامل غير المباشرة، مثل تدني الوعي والتزاعمات الاجتماعية، وتطبيق سياسات غير مناسبة تتعلق بالأرض والموارد الطبيعية، والتشوهات في الأسواق؛ والعوامل التي يسببها المناخ مثل اتجاهات هطول الأمطار، والجفاف والكوارث الطبيعية؛ والمبادئ التوجيهية التقنية للبلدان لزيادة استخدام قاعدة بيانات تقييم تردي الأراضي الجافة،

وذلك مثلاً، لتنفيذ نظم الإنذار المبكر، وتقييم أثر تردي الأراضي على التنوع البيولوجي، والمياه الدولية وتغير المناخ.

٩- وتلك الحصيلة سوف تؤدي إلى تصميم أنواع مختلفة من المنتجات وسوف يكون هذا التصميم بحسب طلبات واحتياجات مختلف المستخدمين النهائيين ويمكن أن تشمل هذه المنتجات خرائط مؤشرات الأثر، وتقارير، ونماذج للتنبؤ، ونظام لدعم عملية صنع القرارات. وسيكون المستفيدون الرئيسيون من المعلومات التي ستنشأ عن هذه المبادرة البلدان المتأثرة بالجفاف والتصحر؛ وجهات الاتصال الوطنية لديها وهيئات التنسيق الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والمنظمات دون الإقليمية المسؤولة عن مهمة تنفيذ برامج العمل دون الإقليمية؛ والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ برامج العمل الإقليمية لمكافحة التصحر؛ والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما ستستفيد أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة من هذه المعلومات في تحديد المسائل ذات الأولوية وفي عمليات التدخل في مناطق الأراضي الجافة.

## ثانياً- تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية: تعزيز القدرة على الإدارة

### المستدامة للنظم الإيكولوجية من أجل رفاه الإنسان

#### مبررات تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية

١٠- في ضوء احتياجات الإنسان المتزايدة والتغيرات الهائلة التي تشهدها النظم الإيكولوجية، يكون من الضروري التزام الحكمة في التمييز بين الخيارات التي تتعلق باستخدامها وصونها. والتحدي الذي تجسده الإدارة الفعالة للنظم الإيكولوجية وما يترتب على الفشل في ذلك من آثار سيظل تحدياً متزايداً في القرن ٢١. ومواجهة هذا التحدي تتطلب فهماً ووعياً أفضل للطريقة التي تؤثر بها مختلف أنماط الحياة والأنشطة في خدمات النظام الإيكولوجي التي يعتمد عليها الناس، كما أن صانعي القرارات بحاجة إلى زيادة كبيرة في فرص حصولهم على المعلومات العلمية، مما يجعل قراراتهم قائمة على معلومات جيدة. وباختصار، يلزم استخدام مزيد من المعلومات في اتخاذ القرارات التي تتعلق بإدارة الموارد على جميع المستويات العالمية والوطنية والمحلية.

١١- والغرض من مفهوم تقييم النظام الإيكولوجي العالمي هو مساعدة صانعي القرارات على تقييم الأثر الذي تحدثه إجراءات مختلفة في النظام الإيكولوجي الوطني والعالمي. وتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية هو مثال بارز على نوع التعاون الدولي العلمي والسياسي المطلوب لتعزيز قضية التنمية المستدامة، وينبغي دعوة الأطراف إلى تقديم الدعم اللازم لذلك التقييم وإلى المشاركة مشاركة نشطة فيه.

١٢- وتمثلت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في اللجنة التوجيهية التي كان لها دور في رسم وتطوير تصميم برنامج تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية، وهذه الأمانة ممثلة في اللجنة التنفيذية ومجلس لتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية وفي مجلسه.

### أهداف تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية

١٣- إن تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية هو عملية تستغرق أربع سنوات وتستهدف تحسين إدارة النظم الإيكولوجية العالمية الطبيعية والمدارة تحسينا يتم من خلال المساعدة في تلبية احتياجات صانعي القرارات والجمهور من المعلومات العلمية التي يستعرضها أهل الاختصاص والتي لها صلة هامة بحالة النظم الإيكولوجية وبآثار التغير في النظم الإيكولوجية والخيارات التي يستجاب بها. وسيوفر التقييم المعلومات وسيعمل أيضا على بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتوفير المعلومات. وبعبارة أكثر تحديدا، سيكون التقييم مسؤولا عما يلي:

- (أ) إحداث زيادة كبيرة في فهم الصلة بين النظم الإيكولوجية والسلع والخدمات التي توفرها؛
- (ب) زيادة القدرة البشرية وقدرة المؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية على القيام بعمليات تقييم متكاملة للنظام الإيكولوجي واتخاذ إجراءات بشأن نتائج هذه العمليات؛
- (ج) تعزيز الاتفاقات البيئية الدولية وتحسين القرارات المتعلقة بالبيئة التي تتخذها الحكومات وذلك من خلال تحسين الوصول إلى أفضل المعلومات العلمية؛
- (د) دعم ١٠ عمليات تقييم متكاملة على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي تساهم مباشرة في تلبية احتياجات التخطيط وبناء القدرات؛
- (هـ) تعزيز جهود المجتمع المدني لتشجيع التنمية المستدامة من خلال التمكين من الوصول الفوري إلى البيانات والمعلومات التي يتم استعراضها من قبل أهل الاختصاص؛
- (و) زيادة الحوافز والمعلومات المتوفرة لتوجيه التغيير في عمل القطاع الخاص؛
- (ز) تطوير منهجيات للقيام بعمليات تقييم متعدد القطاعات ودمج المعلومات بصورة فعالة في مختلف المقاييس؛
- (ح) تحديد المجالات الهامة الغامضة علميا والثغرات في البيانات التي تعرقل صنع القرارات وتستحق مزيدا من دعم البحوث.

١٤- وسيقدم تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية الأساس العلمي لطائفة كبيرة من الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي لمواجهة التحديات البيئية والامثائية. وهذه التحديات البيئية متداخلة، ولذلك فإنها تتطلب عملية تقييم متكاملة تبرز لصانعي القرار الروابط بين المناخ، والتصحر، والتنوع البيولوجي، والمياه العذبة، وقضايا البحار والغابات.

١٥- وسيتم الاضطلاع بتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية على مستويات مكانية متعددة. فهو يتألف من تقييم عالمي وكذلك من ١٠ عمليات تقييم لظروف وتغيرات النظم الإيكولوجية في فرادى المجتمعات المحلية والبلدان، والمناطق. وعمليات التقييم على هذه المستويات دون العالمية ضرورية لأن النظم الإيكولوجية متباينة إلى درجة كبيرة من حيث المكان والزمان ولأن الإدارة السليمة تتطلب التأني في التخطيط والعمل على المستوى المحلي. غير أن عمليات التقييم المحلية وحدها غير كافية، لأن بعضها عالمي النطاق ولأن السلع والخدمات والمواد والطاقة المحلية غالبا ما تنقل عبر المناطق. وسيتم تصميم عمليات التقييم المحلية والوطنية والإقليمية بشكل يشجع اعتماد نهج تقييم متكاملة على نطاق واسع في مناطق وبلدان أخرى، ويبني القدرات لتلك النهج.

#### الجمهور المستهدف

١٦- سيكون من أوائل من توجه إليهم الاستنتاجات العالمية تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية، والأطراف في ما يتصل بالنظم الإيكولوجية من اتفاقيات وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية رامسار، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (اتفاقية بون). وسيتم إعداد ملخص لصانعي القرارات عن هذه الاتفاقيات يعتمد مجلس تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية، ومن ثم يقدم إلى الهيئات العلمية لهذه الاتفاقيات. وبعد ذلك يقوم الأطراف في الاتفاقيات بتحديد الاستنتاجات التي يقبل بصورة رسميا إدراجها في عملية كل اتفاقية بمفردها، وذلك استنادا إلى الاحتياجات المحددة للمعلومات في تلك العمليات. ويضم الجمهور المستهدف فئات هامة أخرى منها الحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وأوساط الأعمال التجارية، والشعوب الأصلية، ووسائط الإعلام. وسيقرر الممثلون عن الاتفاقيات وغيرهم من فئات الجمهور المحاور والمنتجات المحددة لتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية من خلال تمثيلهم في المجلس. وقد أنشئ فريق استشاري مؤلف من قرابة ٨٠ فردا من ٣٥ بلدا كما أن تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية سيقدم روابط مع نقاط الاتصال الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالنظام الإيكولوجي في جميع البلدان.

## حصيلة تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية

١٧- سيستجيب التقييم العالمي وكل واحدة من عمليات التقييم العشر المحلية والوطنية والإقليمية لما يطلبه صانعو القرارات من المعلومات وذلك من خلال:

(أ) تقييم الظروف والضغوط والاتجاهات والتغيرات في النظم الإيكولوجية والآثار الحالية لهذه التغيرات في الاقتصاد والصحة العامة. فمثلا قد ينظر تقييم الإيكولوجي في الألفية في مسألة وجود أدلة على تدهور القدرة البيولوجية للنظم الإيكولوجية الزراعية؛

(ب) تقييم حالة المعارف العلمية. فعلى سبيل المثال ينظر تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية في مدى قدرة العلماء على التنبؤ بوقت بلوغ عتبة الاستجابة في النظم الإيكولوجية، أي حدوث تغيرات مفاجئة ومثيرة ردا على فقدان النوع، أو ازدياد المدخلات من النيتروجين، أو ظهور أنواع دخيلة فيها؛

(ج) تقييم النظام الإيكولوجي والأثر الذي يطال الاقتصاد والصحة العامة وفقا لسيناريوهات معقولة تتصور حدوث تغيير في المستقبل في القوى الدافعة، مثل السكان، والاستهلاك، والمناخ، والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي. فمثلا قد يدرس تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية مسألة معرفة آثار صون التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للغابات والمياه العذبة، وتوفر المياه النقية، في إطار سيناريوهين مختلفين لزيادة الإنتاج الزراعي في منطقة محددة، أحدها يفترض التوسع إلى مناطق الغابات، والآخر يفترض التكثيف باستخدام الأسمدة الكيميائية والري والمبيدات؛

(د) تقييم نقاط القوة والضعف في عدة سياسات عامة أو تشريعات أو إجراءات تكنولوجية أو غيرها المتخذة أو المقترحة اتخاذها لتحسين إدارة النظم الإيكولوجية.

١٨- بناء القدرات البشرية والمؤسسية. سيتم تحديد احتياجات معينة للقدرات في أثناء السنة الأولى لتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية، لكن من المرجح أن يتم بناء القدرات، على أقل تقدير، من خلال النهج الأساسية التالية:

(أ) زيادة مهارات وخبرات الأفراد والمؤسسات العاملين في جميع مجالات القياس في تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية؛

- (ب) زيادة إمكانية الوصول إلى الأدوات التقنية والنماذج العلمية لجميع المعنيين من خبراء ومؤسسات للقيام بعمليات تقييم متكاملة؛
- (ج) زيادة إمكانية الوصول إلى البيانات والمؤشرات لاستخدامها في عمليات التقييم المحلية والوطنية؛
- (د) تطوير وتعميم نهج جديدة لربط الخبرات الفنية وعمليات التقييم على المستوى المحلي بالخبرات الفنية وعمليات تقييم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- (هـ) زيادة الخبرات في تصميم عمليات تقييم تشارك فيها الأطراف المعنية مشاركة كاملة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛
- (و) تعزيز المكانة الدولية وزيادة فرص الوصول إلى موارد الدعم الدولية.

١٩- وستقدم استنتاجات عمليات التقييم العالمية ودون الإقليمية في شكل تقارير تقنية، مقرونة بملخصات موجهة إلى جمهور محدد. وسوف تنشر التقارير والملخصات على نطاق واسع بلغات عديدة. وإلى جانب المنتجات المطبوعة، سوف يصل تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية إلى جمهور واسع النطاق من خلال استراتيجية خارجية نشطة تشمل تنظيم حلقات عمل، واجتماعات إعلامية، واستخدام واسع للإنترنت.

### عملية التقييم

٢٠- الخبراء التقنيون. سوف يضطلع تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية من خلال أفرقة خبراء عاملة تركز على التصميم والظروف وسيناريوهات وخيارات الاستجابة وعمليات التقييم دون الإقليمية والتوعية الخارجية. وسيتم تعيين هذه الأفرقة على النحو التالي: الفريق العامل المعني بالتصميم الذي يمكن تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية من تطوير مجموعة من المنهجيات المتسقة في ذاتها لاجراء التقييم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛ الفريق العامل المعني بنطاق واتجاهات وظروف وقيمة النظام الإيكولوجي الحالي، وذلك لإقامة خط أساس من المعلومات عن النطاق الجغرافي لنظم إيكولوجية مختلفة، منها النظم البرية ونظم المياه النقية ومياه البحار، وأنماط الاستخدام المرتبطة بها. وسيقدم هذا الفريق معلومات عن اتجاهات السلع والخدمات في النظام الإيكولوجي، وشروطها وقيمتها، ومساهمتها في التنمية البشرية، والضغط التي تؤثر فيها؛ والفريق العامل المعني بسيناريوهات النظام الإيكولوجي وذلك لتقديم طائفة من السيناريوهات المعقولة التي تتعلق بمعرفة كيف تتغير كمية ونوعية السلع والخدمات في النظام الإيكولوجي، في العقود المقبلة، في مناطق مختلفة من مناطق العالم وكيف يؤثر ذلك على صحة الإنسان والتنمية الاقتصادية. وسيقوم هذا الفريق العامل بتقييم المعاوضة بين مختلف السلع والخدمات؛ والفريق العامل المعني بخيارات الاستجابة، ومهمته تحديد التغييرات في السياسة العامة أو المؤسسات أو



التشريعات أو التكنولوجيا التي يمكن أن تحسن إدارة النظم الإيكولوجية، وبالتالي تؤدي إلى زيادة مساهماتها في تطوير وصون قدرتها على الاستدامة في الأجل الطويل؛ والفريق العامل المعني بالتقييم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، ومهمته القيام بعشر عمليات للتقييم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛ وستدرس كل عملية الظروف والسيناريوهات وخيارات الاستجابة؛ والفريق العامل المعني بالتوعية الخارجية والإشراك، ومهمته تمكين تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية من تصميم وتنفيذ عملية إشراك المستفيدين في تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية والإبلاغ عن الاستنتاجات بشكل يفي باحتياجات المستفيدين.

٢١- وسوف تكون رئاسة كل فريق عامل رئاسة مشتركة يتولاها علماء بارزون في العلوم الطبيعية والاجتماعية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وستألف الأفرقة العاملة من مجموعات متوازنة جغرافيا من خبراء من الجامعات والقطاع الخاص والحكومات والمجتمع المدني. وستشكل الرئاسة المشتركة لكل فريق عامل فريق تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية. وسيختار مجلس تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية رؤساء الأفرقة العاملة وسيستعرض تكوين الأفرقة العاملة لضمان تحقيق توازن مناسب إقليميا وتقنيا وجنسانيا.

٢٢- التصميم والنهج. سيركز تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية في سنته الأولى على وضع مجموعة من المنهجيات المتسقة في ذاتها لإجراء تقييم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وهذه المنهجيات سوف تحدد المعلومات التي تنتج والأسئلة التي يرد عليها والاحتياجات من القدرات التي تلبى، وكذلك المنتجات واستراتيجية التوعية الخارجية. وستحدد المنهجيات عناصر التصميم المشتركة التي يتعين تطبيقها على جميع المستويات بدءا بالمستوى المحلي وانتهاء بالمستوى العالمي، كما ستحدد السمات التي تنفرد بها مختلف المستويات.

٢٣- استعراض أهل الاختصاص. ستخضع جميع استنتاجات التقييم لاستعراض شامل يضطلع به أهل الاختصاص. وهؤلاء هم من جميع البلدان يختارهم العلماء، والحكومات، ورجال الأعمال والمجتمع المدني. وسيقوم مجلس تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية وهيئة استعراض مستقلة بوضع عملية الاستعراض والإشراف عليها. وسوف تصمم عملية الاستعراض بحيث تراعي الخصائص الفريدة لمختلف مستويات التقييم. فمثلا، ستكون عملية استعراض أهل الاختصاص لعمليات التقييم المحلية مختلفة عن عملية الاستعراض العالمي، لأن عمليات التقييم المحلية تعتمد إلى حد كبير على الخبرة الفنية والمعارف المحلية غير المنشورة.

٢٤- الصلات بين أنشطة البحوث والتقييم. سيتم تنسيق تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية بصورة وثيقة مع غيره من عمليات التقييم العالمية، بما في ذلك آفاق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتقييم العالمي للمياه الدولية، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وغير ذلك من الهيئات. وسيصمم تصميمها يعزز أنشطة التقييم المخطط لها والجاري تنفيذها وأنشطة تخطيط التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والوطني. وسيضمن تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية تحليلات جديدة، لكنه ليس مشروعاً بحثياً، وإنما هو آلية للاستفادة من

استنتاجات البحوث والرصد في تلبية احتياجات صانعي القرارات. وسيعمل تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية بصورة وثيقة مع البرامج البحثية مثل البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي، والبرنامج الدولي للجوانب البشرية المرتبطة بالتغير البيئي العالمي، ومع أنشطة الرصد، بما في ذلك شبكة البحوث والإيكولوجية الطويلة الأجل، ونظام المراقبة العالمية وعدة هيئات أخرى.

### الترتيبات المؤسسية

٢٥- سيقدم ما لا يقل عن ستة مؤسسات الدعم الأساسي الإداري والسوقي والتقني لعملية تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية. وستقدم هذه المؤسسات الدعم بحسب احتياجات الأفرقة العاملة التي ستضطلع بالتقييم. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة الدعم المالي الرئيسي لتوظيف المدير الذي يكون في موقع واحد مع الرئيس الآخر الذي يمثل بلدا ناميا. ويكلف أفراد بالعمل في تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية من خلال عدة مؤسسات من مؤسسات الدعم التي تشكل أمانة موزعة.

### الصلات بين تقييم تردي الأراضي الجافة وتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية وبين عمل لجنة العلم

#### والتكنولوجيا

٢٦- أعرب مؤخرا عدد من الوكالات والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن الحاجة إلى تقييم لتردي الأراضي بهدف توفير معلومات وأدوات مناسبة لمعالجة المشاكل التي تواجهه في مناطق الأراضي الجافة. وبالفعل، أنشأ مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٤/م أ-٣ المتعلق بنظم الإنذار المبكر، فريقا مخصصا طلب إليه جملة أمور منها استعراض وتطوير المواضيع التقنية التي تبرزها التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف والمحافل الإقليمية عن الاتفاقية.

٢٧- وبعبارة أدق، طلب مؤتمر الأطراف من الفريق المخصص أن يستعرض ويطور نشر المعلومات على المستخدمين النهائيين بشأن تطبيقات نظم الإنذار المبكر، وبرصد وتقييم التصحر، وتعزيز آليات الاستجابة الملائمة، وخاصة في برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر.

٢٨- وإدراكا من مؤتمر الأطراف لهذه الأولوية من أولويات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حث البلدان على الشروع في تنفيذ نظم المعلومات المتعلقة بالتصحر على جميع المستويات. كما تناولت هذه الأولوية بضع منظمات. وتضمنت أولويات برامج عمل وطنية عديدة، بالفعل، مقترحات لتنفيذ الهياكل الأساسية للمعلومات المتعلقة بالتصحر. كما حث مؤتمر الأطراف في مقرريه ٢٢/م أ-١ و ١١/م أ-٣ الأطراف والمنظمات الدولية على حشد الدعم التقني والعلمي والمالي للشروع في اختبار مؤشرات الأثر للتمكن من إجراء مقارنة بين حالات التصحر التي ترد في تقارير الإبلاغ الوطنية.

٢٩- وفضلا عن ذلك، قرر مؤتمر الأطراف في المقرر ١٦م/أ-٣ أن تكون المسألة ذات الأولوية التي تناوّلها لجنة العلم والتكنولوجيا في العمق في دورتها الرابعة هي مسألة تطبيق المعارف التقليدية، والمعايير والمؤشرات، ونظم الإنذار المبكر في رصد وتقييم الإدارة المستدامة للتربة والمياه في مناطق الأراضي الجافة بهدف التنفيذ الفعال لبرامج العمل الوطنية. ومن شأن المعلومات التي تستهدف هذه المبادرات الحصول عليها، أن تكون مفيدة في تلبية الاحتياجات التي أشار إليها مؤتمر الأطراف، لا سيما احتياجات المستفيدين في إطار تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٣٠- وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في توفير الإرشاد الضروري لهاتين المبادرتين، وتقديم المشورة في هذا الصدد إلى مؤتمر الأطراف بحسب الاقتضاء. وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا في اقتراح واعتماد مناطق وأقاليم تجرى فيها دراسات/عمليات تقييم بشكل متعمق من قبل كل من مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة وتقييم النظام البيولوجي في الدفية، لا سيما في مناطق متأثرة بالجفاف والتصحر. وفضلا عن ذلك، قد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا في تعيين علماء وخبراء فنيين مهتمين في المشاركة في عمليات التقييم في مجالات خبراتهم. كما قد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا في المطالبة بتقديم حصيلة هذه المبادرات إليها في وقت مناسب.

- - - - -